

الفصل الرابع

التنافس الاستعماري الأوربي وظهور الإمبراطوريات

الاستعمارية في القرن التاسع عشر

- أسباب التوسع الاستعماري الأوربي في أفريقيا.

- الصراع الدولي في أفريقيا.

١- بريطانيا.

٢- فرنسا.

٣- إيطاليا.

٤- ألمانيا.

٥- بلجيكا.

أسباب التوسع الاستعماري الأوروبي في أفريقيا :

١- لقد اتسعت وتعددت أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد أدى ذلك إلى التنافس بين الدول الأوروبية على امتلاك المناطق الجديدة في العالم ، ولم يقتصر الاستعمار على السيطرة العسكرية أو الاقتصادية وإنما تجاوز ذلك إلى ضم بعض المناطق إلى الدول المستعمرة ضمّاً كاملاً مثلما حدث في الجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءاً منها ، أو ليبيا التي نظرت إليها إيطاليا كجزء من المملكة الإيطالية ، أو إعطاء مستعمرة ما كيانه ذاتياً كما هو الحال بالنسبة لكندا مع استمرارها مرتبطة ببريطانيا أو مجرد رفع علم الدولة الاستعمارية على بلد ما مثلما حدث أثناء عمليات السيطرة الألمانية على تنجانيقا ، ثم هناك أسلوب إغراء رؤساء القبائل الأفريقية بتوقيع معاهدات تنص على فرض الحماية ، كما استخدم الأوروبيون الأساليب "الإنسانية" لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية ، ومثال ذلك سيطرة بريطانيا على زنجبار في شرق أفريقيا باسم "مقاومة تجارة الرقيق" واستخدام كل من فرنسا وبريطانيا النشاط التبشيري المسيحي في التوسع الاستعماري وخير مثال على ذلك استعمار بريطانيا لأوغندا.

كما اتخذت الدول الأوروبية مبدأ نشر الحضارة والفكر الحديث ، كأداة للاستعمار ، مثل مشروعات خطوط السكك الحديدية في الكونغو من قبل بلجيكا ، واستخدام الشركات التجارية والمصارف كوسيلة للاستعمار مثل شركة قناة السويس والشركة الأفريقية الوطنية في نيجيريا ومصرف روما في ليبيا ، ومن جانب آخر أدى تعرف الاستعمار على البلاد المتخلفة في أفريقيا إلى زيادة حدة الاستعمار الأوروبي وامتداده في مناطق كانت مجهولة بالنسبة له ، فبعد أن قام المكتشفون والرحالة والتجار والمبشرون بزيارة كثير من المناطق الأفريقية بدأت موجة الاستعمار تزداد وأخذت الأقاليم الأفريقية تسقط واحدة تلو الأخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي.

٢- تطورت الأساليب والأدوات العسكرية باستخدام الآلات في خدمة الجيوش البحرية والبرية كما ساهمت السكك الحديدية في هذا التطور وقد وافق ذلك ظهور النزعة العسكرية الجديدة ، ويعتبر الخلاف على تقسيم أفريقيا وحرب جنوب أفريقيا ١٨٩٩ - ١٩٠٢ التي تعرف بحرب البوير من بين المؤشرات على أن الاستعمار قد بدأ مرحلة جديدة بعيدة عن السلام.

وهكذا بدأ التنافس الاستعماري الأوربي في أفريقيا ، وازداد التكاليف الاستعماري للحصول على المستعمرات ، فكانت بريطانيا تسيطر على بعض المراكز المهمة مثل رأس الرجاء الصالح (الكاب) منذ ١٨٠٠ وغانا من ١٨٧٤ ، ومنذ ذلك الوقت واجهت بريطانيا منافسة شديدة من قبل فرنسا ، ثم من قبل إيطاليا وألمانيا ، وكان لفرنسا وإيطاليا نفوذا يكاد يكون متقارباً في تونس ، وأخيراً احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ ، وقد أيدت ألمانيا هذه الخطوة الاستعمارية وذلك لتتسبب فرنسا الأضرار واللورين وفي عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر غير مكتنزة بالاحتجاج الفرنسي.

وابتداء من عام ١٨٨٤ استطاع الألمان بسرعة كبيرة فرض حمايتهم الاستعمارية على مناطق واسعة في أفريقيا وأصبح لبسمارك نفوذا ملحوظاً في توزيع أفريقيا بين الدول الأوروبية ويتضح ذلك من مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ سابق الذكر ودخلت ألمانيا التسابق الاستعماري وكونت الإمبراطورية الألمانية منعاً لاحتكار الدول الأوروبية الأخرى للإمبراطوريات الاستعمارية^(١).

وقد تبينت شركة الهند الشرقية الإنجليزية منذ أوائل القرن التاسع عشر أن الأمريكيين يعتبرون منافسين جادين لها ، فعلى الرغم من بعد بلادهم عن ميدان التجارة في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، فإنهم كانوا يحضرون من بلادهم النائية للاشتراك في النشاط التجاري هناك ، بل أن الأمريكيين أخذوا يرسلون سفنهم إلى الموانئ اليمنية وخاصة ميناء مخا ، حيث يحصلون على ثلاثة أرباع إجمالي محصول البن اليمني الذي كان قد بلغ في عام ١٨٠٩ ثلاث عشر ألف بالة ، وقد أدت منافستهم هذه في مجال تلك التجارة إلى رفع سعر البالة من ٥٦ دولاراً (أي حوالي ١١ جنيهًا أسترلينيًا) إلى ٧٥ دولاراً

(أي حوالي ١٥ جنيهاً استرلينياً) وقد قام التجار الأمريكيين باستخدام الطريق التجاري والموصل إلى البحر الأحمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ثم المرور بمحاذاة الساحل الشرقي لأفريقيا ، وقد وفر ذلك عليهم نفقات النقل التي كانت تحصل عليها شركة الهند الشرقية الإنجليزية والشركات الفرنسية الأخرى والتي اتخذت من جزر موريشيوس وريونيون Mauritius and Reunion قواعد لها.

وكان التجار الأمريكيون على درجة فائقة من الهمة والنشاط على نحو ما يمثله التاجر الأمريكي "تشارلز ميليت" Charles Millet فقد أبحر هذا التاجر من بلاده بسفينته الشراعية المعروفة باسم "آن" Ann ووصل إلى ميناء مخا في ٢٠ يونيو سنة ١٨٢٦ ومعه حمولة ضخمة من البضائع القطنية والمسامير والتبغ حيث أفرغ حمولة سفينته لدى التجار الذين كانوا يقومون ببيعها لحسابه حتى يعود إليهم في رحلته التالية. وكان "ميليت" هذا يقوم بشحن سفينته بكميات هائلة من محصول البن اليمني يأخذه معه إلى بلاده ، ثم يعاود رحلاته إلى بلاد الشرق بصفة منتظمة ويعتبر ميليت مثلاً للتجار الأمريكيين الذين كان لهم دور فعال في التجارة الشرقية في ذلك الحين.

الصراع الأوربي في أفريقيا :

وعلى هذا النحو من الجهود التي بذلها التجار الأمريكيون للمشاركة في التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة البن اليمني بوجه خاص منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فقد أحس البريطانيون بأنهم يواجهون منافساً خطيراً لمصالحهم في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي ، ففي خلال ثمانية عشر شهراً بين عامي ١٨٣٢ ، ١٨٣٤ وصلت إلى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا ٣٢ سفينة أمريكية عرجت كثيرات منها إلى جنوب البحر الأحمر ، هذا في الوقت الذي لم تصل إلى الميناء المذكور سوى سبع سفن بريطانية لا غير ، وقد وصلت إلى ميناء مخا اليمني مجموعة كبيرة من تلك السفن الأمريكية لنقل كميات من البن اليمني الذي كان يلاقي ترحيباً بالغاً وسوقاً رائجة في الولايات المتحدة حينذاك^(٢).

١ - بريطانيا :

وفي هذا الوقت الذي سيطرت فيه مصر على سواحل البحر الأحمر الغربي وسواحل خليج عدن الجنوبي وسواحل الصومال الشرقي ، لم يكن لبريطانيا في هذه المنطقة سوى عدن ، لتكون قاعدة تمكنها من الإشراف على هذه المنطقة ، وكانت هذه القاعدة تعتمد في تموينها اعتماداً كلياً على ميناءي زيلع وبربره والواقعتين ضمن مناطق النفوذ المصري ، والمطلتين على ساحل خليج عدن الجنوبي.

ورغبة من بريطانيا في تأمين طريق مواصلاتها إلى الهند ، أقامت عدة قواعد حربية تسمح لها بالسيطرة على جميع أركان المحيط الهندي بما فيها خليج عدن الذي يطل على بلاد الصومال ، ويتحكم في مداخل البحر الأحمر الجنوبية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حرصت على عدم قيام قوة تهدد مصالحها في هذه المنطقة . لذلك سعت سعيًا حثيثاً لإبعاد النفوذ المصري عن مياه المحيط الهندي.

وقد رأت كيف كان الصوماليون يقابلون بالترحاب المصريين الذين كانت تربطهم رابطة وحدة الدين واللغة ، وخشت على نفوذها في تلك الجهات ، وكانت ترغب في إبرام معاهدات تجارية مع شيوخ الصومال وإقامة علاقات معهم ، تضمهم بموجبها إلى دائرة نفوذها ، وكان وجود المصريين في تلك الجهات يحول دون بلوغها هذا الهدف ، هذا بجانب قيام المصريين بإصلاحات عديدة في الجهات التي كانوا يحلوا بها من بلاد الصومال ، فيرتفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، كما كانوا ينشروا الإسلام وتعليم اللغة العربية ، مما ساعد على إيقاظ الوعي القومي ، فلا يصبحون أداة طيعة خاضعة لهم.

لذلك سارعت بريطانيا إلى تدبير مؤامرة ، لإبعاد المصريين عن هذه الجهات ، فأوعزت إلى السيد برغش سلطان زنجبار الذي كان واقعاً تحت سيطرتها ، أن يحتج على احتلال مصر لثغري براوة وقسمايو ، وأيدته في إدعاءاته في السيادة على هذين الثغرين ، ونجحت المؤامرة ، واضطر الخديوي إسماعيل إلى إصدار أوامره إلى جنوده بالانسحاب

من براوة وقسمايو في ٢٠ يناير سنة ١٨٧٦ وهكذا نجح الإنجليز في اتخاذ سلطان زنجبار ستاراً لإبعاد المصريين عن سواحل إفريقيا المطلة على المحيط الهندي.

كانت مصر إذ ذاك في موقف لا يسمح لها بالتصادم مع إنجلترا ، إذ ترتب على سوء أحوال مصر المالية ، أن اضطرت إلى بيع نصيبها في أسهم قناة السويس إلى إنجلترا ، التي استغلت هذه الظروف وأخذت تتدخل في شئون مصر الداخلية ، حتى تم لها احتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم أجبرتها على سحب قواتها من بلاد الصومال وهرر ، فأصدر الخديوي عدة قرارات بإخلاء تاجورة وزيلع وبربرة سنة ١٨٨٤ ، أما هرر فأُخليت في يونيو سنة ١٨٨٥ ، وحلت القوات الإنجليزية محل المصريين في هذا الجزء الهام من بلاد الصومال واتخذته مركزاً لإقامة مستعمرة الصومال البريطاني ، الذي وضعت إمكانياته في خدمة قاعدتها الحربية في عدن ، وذلك رغم احتجاجات السلطان العثماني ، صاحب السيادة الشرعية على تلك الجهات ، وبهذا تمكنت بريطانيا من القضاء على نفوذ مصر في تلك الجهات والسيطرة عليها.

بجانب هذا أعطت بريطانيا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق في العالم واستخدمت هذا السلاح للتدخل في شئون الدول الأفريقية التي ترى من مصلحتها السيطرة عليها ثم احتلالها وفي نفس الوقت واصلت نشاطها في هذه الجهات وحاولت عرقلة جهود الدول الاستعمارية الأخرى ، حتى لا تسبقها أية دولة منها في تثبيت أقدامها في شرق أفريقيا وسواحل الصومال.

لذلك تتدخل إنجلترا في الأقاليم الصومالية وتعمل وزارة الخارجية البريطانية على تقسيم سواحل الصومال إلى قسمين :

الأول : من بوغاز باب المندب إلى زيلع.

ويحيط بأبوبوك وكان مهدياً بأن يكون قاعدة للتوسع الفرنسي المقبل في هذه المنطقة.

الثاني : من شرق زيلع إلى رأس حافون ..

ويضم بلهار وبربره.

اعترفت إنجلترا بأن الباب العالي قد باشر حقوق سيادته على القسم الأول ، لكنها أصرت على عدم الاعتراف بسيادته على قبائل الصومال في القسم الثاني ، واقترحت الحكومة البريطانية على الباب العالي أن يعمل على المحافظة على حقوقه في القسم الأول ، خصوصاً وأن الحاميات المصرية في سبيل الانسحاب منها وقبلت إنجلترا أن تتسلم تركيا هذا القسم ، على شرط أن تتعهد تركيا بإلغاء تجارة الرقيق ، وبعدم جباية أية رسوم جمركية في تاجورة وزيلع أكثر مما كان مقرراً بمقتضى المعاهدة الإنجليزية المصرية المبرمة في سنة ١٨٧٧ ، وأن تتعهد تركيا بعدم التنازل عن أي جزء من الأراضي والسواحل لأية دولة أجنبية ، وكانت هذه هي نفس الشروط التي حددت حقوق السيادة العثمانية والتي رفضت تركيا من أجلها التصديق على اتفاقية سنة ١٨٧٧ المشار إليها ، أما القسم الثاني من الساحل ، فقد أبلغت إنجلترا تركيا أنها ستعمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على النظام ولحماية المصالح البريطانية فيه ، وعلى وجه الخصوص في بربرة (٣).

وقد أشار "وينجت Wingate" إلى عملية إخلاء السودان واقترح "غوردون" إرسال "الزبير باشا" لمعاونته ، ولما رفضت الحكومة الإنجليزية ذلك خوفاً من انتقام الزبير من غوردون بسبب مقتل ابنه ، اقترح أن تعين الحكومة المصرية "عبد القادر باشا" مكانه ويترك هو الخرطوم والسودان كله وبذلك تستطيع الحكومة الإنجليزية أن تفرض رأيها فتلزمه بالانسحاب بمفرده ويترك الحاميات كما تشاء (٤).

ضرب المهدي حصاراً حول مدينتي بارة والأبيض فحاول عبد القادر باشا فك الحصار فطلب المدد من الحكومة المصرية فأصدر الخديوي أمراً في ٢ يناير ١٨٨٣ بإلغاء نظارة السودان والعودة إلى نظام الحكمدارية مرة أخرى وصدر هذا الأمر بفصل عبد القادر باشا وتولية علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر (٥).

وعندما أغارت القوات الأثيوبية على عربان بني عامر على الحدود السودانية الأثيوبية في أغسطس ١٨٨٣ قامت الحكومة المصرية باستبدال قوات بأخرى لحماية هذه الحدود من الغارات الأثيوبية ^(٦) وقد يكون هذا الاستبدال لإرسال قوة أفضل من الموجودة ، ولكن لم يكن ذلك بالعمل الذي يجعل القوات المصرية على الحدود ذات فاعلية ضد القوات الأثيوبية المغيرة ، وإنما كان يجب تعزيز القوات الموجودة بقوات أخرى وأسلحة إضافية.

ومشكلة الحدود الأثيوبية المصرية ظلت قائمة منذ عهد إسماعيل حتى أرسلت الحكومة المصرية "غوردون" للتفاوض مع الحبشة إلا أن غوردون لم ينجح في مهمته وذلك لتشدد ملك الحبشة في الشروط التي وضعها ^(٧).

وفي الخرطوم واجه غوردون كثير من الأخطار المهدية ، فقد كان من هذه الأخطار ظهور تشكيل سياسي بالمدينة عرف باسم (الجمعية الوطنية) التي اتصلت بالمهدي قبل وصول غوردون إلى الخرطوم في فبراير ١٨٨٤ ، كما كان للجمعية دور كبير بالنسبة للمهدي حيث حذرت من خديعة غوردون له عندما اتصل به وهو في طريقه إلى الخرطوم بتعيينه سلطاناً على كردفان ^(٨).

وفي عام ١٨٨٥ صدق البرلمان البريطاني على اتفاقية برلين وإنشاء محمية إنهار الزيت Oil Rivers protector التي تتركز حول منطقة كالابار وتتحكم في دلتا النيجر وكانت شركة "جولدي" قد عقدت اتفاقات مع قبائل السكوتو ، وهي كبرى إمارات الهاوسا ، وكانت تلك المنطقة قد اعتبرت جزء من دائرة النفوذ البريطاني ، بل أنه حتى بالنسبة لبعثة (كالابار) لم تبدأ الإدارة الفعلية إلا بعد مضي سنوات ، لكن الزعيم ناتا زعيم قبائل الجكري قد سمح له بتنفيذ القرارات والمراسم البريطانية ^(٩).

مكث الإنجليز في سيراليون وجامبا وساحل الذهب ، وسرعان ما أكدت السيطرة التجارية لبريطانيا أسبقيتها السياسية في الدلتا لكن التجارة هنالك كانت تعتمد على حرية الوصول إلى أقليم الهوسا ، وحصلت الشركة الأفريقية الوطنية على ترخيص احتكاري عام

١٨٨٦ وأصبحت شركة النيجر الملكية المرخصة محددة وبادر التاجر الإنجليزي (جولدي) على الفور إلى اعتقال الأجانب ، وكان في هذا الإجراء انتهاكاً لاتفاقيات برلين (١٠).

خاضت شركة الامتياز الإنجليزية والألمانية المعركة في الشرق ، حتى أوغنده حيث كانت الفوضى سائدة بسبب المعارك بين المسلمين والبروتستانت الإنجليز ، والكاثوليك الفرنسيين ، ولقد كانت رغبة الحكومة الألمانية في الاستيلاء على جزيرة الهيليجولاند في بحر الشمال لحماية قنال القيصر وليم Kaiser William التي لم تحفر بعد ، سبباً في الوصول إلى اتفاق أفريقي مهم ، فبناء على معاهدة أول يوليو عام ١٨٩٠ أطلقت فرنسا يدها في مدغشقر وتمكنت ألمانيا من ممتلكاتها في الغرب حتى البحيرات الكبرى ودولة الكونغو المستقلة ، وحصلت إنجلترا على حمايتها على زنجبار وبمبا وعلى حرية التصرف في الشمال في أوغنده ، وصارت لها بذل الرقابة حتى على المجرى العلوي على النيل ، ولكنها فقدت كل إمكانية إنشاء اتصال مباشر بين أفريقيا الجنوبية ، ومنطقة نفوذها في وادي النيل ، وقد أخفقت محاولة تحقيق هذا الطموح العنيد أمام معارضة ألمانيا وفرنسا بمقتضى معاهدة مايو ١٨٩٤ التي تعد أهم عمل دبلوماسي اعترفت به إنجلترا لدولة الكونغو المستقلة ، بملكيته لمناطق بحر الغزال مقابل إيجار قطعة أرض عرضها ٢٥ كيلو متراً ، واقعة في شمال بحيرة تنجانيقا ، وشمال بحيرة ألبرت إدوارد ، وتأكدت الصلة بين أفريقيا الجنوبية ، وأفريقيا الشمالية ، إلا أن الانتصار كان قصير الأمد لأن فرنسا لم ترض بأن يسد أمامها طريق الغرب فقاومتها بشدة في بروكسل ، وفي لندن حتى ألغيت المعاهدة (١١).

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر حاول الأوربيون أن يخضعوا بلاد الهوسا إليهم ، فاختصم الإنجليز والفرنسيون على اقتسام النفوذ في بلاد الهوسا Husa واقتسموا في الوقت نفسه بلاد النيجر الأوربي ، وكان الإنجليز أكثر توفيقاً فقد دخلت بلاد الهوسا تحت السيادة البريطانية بناء على المعاهدة الإنجليزية الفرنسية المبرمة في

أغسطس سنة ١٨٩٠ والمكملة باتفاقيتي ١٢ يوليو ١٨٩٣ ، ١٤ يونيو ١٨٩٨ ، والاتفاق الإنجليزي الألماني العقودة من قبل في ١٥ نوفمبر ١٨٩٣ ^(١٢).

أما فيما يختص بالمنطقة المحايدة فإن الاتفاق الذي تم بين الإنجليز والألمان يعتبر مخيباً لآمال الألمان وطبقاً لهذه القسمة حصلت ألمانيا على أقل مما كانت تطالب به حيث آلت إليهما يندي Yendi وشاكوسي Chakossi بينما حصلت بريطانيا على جامابا Gambaga ومامبروسي Mamprussi وسالاجا Salaga وموروزوجو Morezougau وبهذا تكون ألمانيا قد تخلت عن حقوقها السابقة في سالاجا وداجومبا وقد تم تخطيط الحدود على الطبيعة عام ١٩٠٤ ، وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ودخلت توجو في مرحلة جديدة من تاريخها ^(١٣).

وعن التنافس الإنجليزي في منطقة أعالي النيل ، فقد سعت إنجلترا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى تنفيذ مشروع يربط مستعمراتها في شمال القارة بجنوبها وهو المشروع الذي أطلق عليه مشروع الكاب - القاهرة ومن أجل تحقيق هذا الهدف تلكتأت في الرحيل عن مصر ، واستمر احتلالها إلى أجل غير مسمى ، وأراد الإنجليز بهذا المشروع إبعاد النفوذ الفرنسي عن المنطقة (وادي النيل) حيث سعت فرنسا لعمل مشروع مماثل يربط القارة الأفريقية بحزام فرنسي من الشرق إلى الغرب، وبالتالي أدى ذلك إلى تشجيع بريطانيا لإيطاليا لأن يكون لها نفوذ على طول ساحل البحر الأحمر الغربي وذلك لمنع فرنسا من الوصول إلى حوض وادي النيل ^(١٤) ولكن هزيمة الإيطاليين أمام الأحباش في معركة عدوة أول مارس ١٨٩٦ أدى إلى إسراع بريطانيا بإرسال حملة بقيادة سردار الجيش المصري كتشنر لاحتلال دنقلة في ١٢ مارس من نفس العام ^(١٥) وذلك مساعدة للإيطاليين تصدياً للخطط الفرنسية الروسية التي ترمي إلى القضاء على الإمبراطورية البريطانية في أفريقيا ^(١٦).

أما الموقف المصري فكان ضعيفاً لوقوع مصر تحت الإحتلال الإنجليزي ومع ذلك فالخديوي يشكو من الزحف الإنجليزي نحو دنقله وأنه لم يؤخذ رأيه قبل إرسال الحملة

(١٧). وقد واجهت الجيش المصري في هذه الحملة كثير من الصعوبات حتى التقى بال دراويش في موقعة أبي حمد واستطاع الجيش المصري استرجاع بربر وشندي في عام ١٨٩٨ (١٨).

ناهيك عن استمرار القوات المصرية في إنهاء الدولة المهدية ، فرغم الانتصارات التي حققتها هذه الدولة فإنها لم تعش مع خليفة المهدي (عبد الله التعايشي) حيث عصفت بجنوده الجيوش الإنجليزية والمصرية بقيادة كتشنر الذي دخل أم درمان في ٢ سبتمبر ١٨٩٨ منتصراً ، واختفى التعايشي ، ولكن كتشنر الذي زعم هو ودولته المدنية والتحضر لم يتورع في سف قبة المهدي ونش قبره في بربرية وهمجية وبعثر هيكله وبعث بجمجمته إلى المتحف البريطاني بلندن انتقاماً لمقتل غوردون (١٩). وفي هذا الحادث يذكر "ونستون تشرشل" أنه عندما احتلت قوات كتشنر أم درمان أمر كتشنر بنش قبر المهدي وإلقاء عظامه في نهر النيل لأن المهدي كان قد قتل الجنرال البريطاني غوردون قبل ثلاثة عشر عاماً ، كما طالب كتشنر أيضاً بتسليمه جمجمته كهدية تذكارية (٢٠). خيبه الله وخيب الإنجليز جميعاً قديماً وحديثاً فهم جميعاً استعماريون محبي لسفك الدماء واللصوصية وسرقة خيرات البلاد الأخرى وقد تكونت إمبراطوريتهم على هذا المبدأ - والواقع أن تشرشل وصف كتشنر بنفس الوصف بأنه "محب لسفك الدماء فقد قام بقتل الكثير من المجاهدين المسلمين" وأن الملكة فيكتوريا غضبت عند سماعها حادثة نش قبر (٢١) والجدير بالذكر أنه لا الوصف ولا الغضب يتسمان بالرحمة بل هم أيضاً إنجليز جاءوا إلى السودان لاحتلاله وامتصاص خيرات خبيهم الله جميعاً حاضراً ومستقبلاً.

ورغم احتلال مصر وضعفها إلا أنها تمسكت بحقوق سيادتها على السودان باعتبار أن قواتها تمثل النسبة الغالبة في الجيش الذي قهر المهديين ، وأن إخلائها السودان أيام الثورة المهدية كان إخلاء اضطرارياً ، أما بالنسبة للمهدية وبقاياها ، فقد طورد الخليفة عبد الله التعايشي حتى قتل في "أم دبيركات" عام ١٨٩٩ ، كما تم استرداد السودان بأكمله ماعدا بني شنقول التي ظلت في يد الأثيوبيين ، وكذلك دارفور التي انتزعها "علي دينار" من أيدي المهديين قبل أن يصل إليها كتشنر وحكمها معترفاً بالولاء

والطاقة للحكومة الجديدة في الخرطوم مع دفع ضريبة سنوية كما اعترفت به الحكومة سلطاناً على دارفور في عام ١٩٠٠ واستمر عليها حتى قضي عليه عام ١٩١٦ (٢٢).

٢- فرنسا :

الصراع الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا قديم وقد رأت فرنسا في عهد نابليون أن الاستيلاء على مصر يعوضها ما فقدته من مستعمرات في حروبها مع إنجلترا، وأرادت أن تتخذ من مصر قاعدة حربية تتصل منها بأمراء الهند ، لتأليبهم على إنجلترا والثورة ضدها ، وبذلك تفقد أكبر مستعمراتها ، لأن فرنسا لم يكن لديها أسطول قوي تهاجم به الجزائر البريطانية فسيرت الحملة الفرنسية إلى الإسكندرية في أول يوليو سنة ١٧٩٨ لاحتلال مصر ، لذلك عملت إنجلترا منذ ذلك الوقت على إقامة قواعد حربية توفر لها سلامة طريق مواصلاتها إلى الهند وكانت عدن إحدى هذه القواعد ، وبذلك فإن الحملة الفرنسية على مصر قد أكدت أهمية موقع مصر الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا.

وترتب على استيلاء بريطانيا على عدن سنة ١٨٣٩ ، أن زاد اهتمام فرنسا بالساحل الأفريقي المطل على خليج عدن ، وكانت فرنسا أول دولة أوربية تبدي اهتماماً كبيراً به منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ولم يلبث أن تضاعف اهتمامها بهذا الساحل منذ افتتاح قناة السويس ، تلك القناة التي ربطت مصالحها بها ، للتححر من تحكم عدن في ملاحتها ، وذلك بالحصول على قاعدة جديدة ، توفر لها حاجاتها ، خصوصاً وأن مصالحها في كل من أوربا والشرق الأقصى كانت لا تزال متضاربة مع مصالح إنجلترا ، فسعت إلى الحصول على إحدى المحطات المطلة على البحر الأحمر ، واتجه تفكيرها إلى زولا . لكنها تريثت حتى وقع اختيارها على أوبوك لتنفيذ مشروعها الاستعماري . واتصلت بالشيخ ديني أحمد أبو بكر ، الذي أبرم معها معاهدة أوبوك في ١١ مارس سنة ١٨٦٢ ، التي تم بمقتضاها تنازله لفرنسا عن ميناء أوبوك مع السهل الممتد من رأس علي في الجنوب إلى رأس دوميرا في الشمال ، وذلك نظير مبلغ ١٠٠٠ ريال ، تدفعها له فرنسا.

لم تخف السلطات البريطانية في عدن استيائها من قدوم الفرنسيين إلى هذه الجهات ، وأعلنت أن هذه المناطق تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأن أحداً لا يستطيع إنكار حقوق تركيا صاحبة السيادة على كل الساحل ، وكانت إنجلترا تهدف إلى البقاء هناك بمفردها دون وجود أي منافس لها ، لذلك بادرت إلى إصدار الأوامر إلى حاكم عدن بأن يتخذ - دون ضجة - الوسائل الكفيلة لتمكين بريطانيا من الاحتفاظ بمركز ممتاز بين سكان الشاطئ الأفريقي المواجه لعدن ، سواء بطريق الوسائل السياسية ، أو بطريق الوسائل التجارية أو عن طريقهما معاً ، ومنذ ذلك الوقت اتجهت أنظار الإنجليز إلى ساحل الصومال المطل على خليج عدن ، ووقفوا لنشاط الفرنسيين في هذه الجهات بالمرصاد.

حقيقة لم تقم فرنسا فترة سنوات عدة باستغلال هذه المنطقة أو حتى باحتلالها ولكن بقاء عقد الشراء جعل منها منافساً خطيراً لبريطانيا ومهدداً لحقوق الدولة العثمانية، لكن سرت بعض إشاعات في سنة ١٨٨١ بأن الحكومة الفرنسية تعتزم التخلص من أراضي أوبوك إما بالبيع أو بالتنازل ، ولم تكن هذه الإشاعات إلا جساً لنبضها ، وذلك لعزم إيطاليا على التوسع في سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب والتي تتاخم أراضي أوبوك من الشمال ، فأسرعت الحكومة الفرنسية إلى تكذيب هذه الشائعات.

ولم تتحمس الحكومة الفرنسية للقيام بنشاط إيجابي في أراضي أوبوك حتى أقدمت إنجلترا على احتلال مصر سنة ١٨٨٢ وبدأت في الاستيلاء على ممتلكاتها المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن كما بدأت في التدخل في شئون السودان وقلت معارضة إنجلترا في وجه إيطاليا لدى توسعها في سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب ، فعملت فرنسا حينئذ على تأكيد ملكيتها لميناء أوبوك ، ففي ٢٧ ديسمبر طلبت إرسال موظف يكلف بتحديد الأراضي التي ستمنح لبعض المستوطنين الفرنسيين في أوبوك ، ثم كلفته بالتفاوض مع السلطات المصرية المختصة لعقد اتفاقية ترسم الحدود بين الممتلكات الفرنسية والممتلكات المصرية في هذه الجهات ، وقد أثار وصول هذا الموظف ، مخاوف

الإنجليز الذين كانوا يستعدون في ذلك الوقت للاستيلاء على ميراث مصر^(٢٣) وتصفية الإمبراطورية المصرية التي أنشأها الخديو إسماعيل في أفريقيا.

كانت إنجلترا موقنة أنه من العسير عليها إبعاد فرنسا عن بلاد الصومال وخليج عدن إلا بالقوة ، خصوصاً في هذه الفترة التي امتازت بتكالب الدول الاستعمارية على القارة الأفريقية ، ولن يكون إبعاد فرنسا - حتى في حالة نجاحه - إلا على حساب مضايقات أخرى تقوم بها فرنسا ضد إنجلترا في مصر نفسها ، لذلك فقد قبلت وزارة الخارجية البريطانية مبدأ ملكية فرنسا لأراضي أوبوك ولكنها أرادت أن توقف التوسع الفرنسي في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة.

ولما علمت الحكومة الفرنسية في يوليو سنة ١٨٨٤ بعزم الحكومة المصرية على إخلاء هرر وبربرة وتاجورة ، رأت أن الفرصة قد سحلت لتوسيع حدود قاعدتها في منطقة أوبوك ، وذلك بإدخال تاجورة وكل الجزء الشمالي من الخليج المسمى باسمها داخل هذه الحدود ، حيث أن الاستيلاء على تاجورة سيكون له فائدة مؤكدة لفرنسا ، إذ سيحرم إنجلترا من حرية العمل في هذه المناطق بشكل يسمح لها بالاستيلاء على كل هذه الأقاليم الواسعة ، بل بمحاولة انتهاز الفرصة والحصول على أحد أجزاء هذه الأقاليم ، بعد أن قررت الحكومة المصرية الانسحاب منها.

استعدت الحكومة الفرنسية لاحتلال تاجورة التي كانت تتمتع بموقع جغرافي يجعل منها محطة للسفن القادمة من زنجبار ولامو في طريقها إلى عدن.

ففي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، عقد لاجارد معاهدة مع سلطان تاجورة ، أعطى بموجبها لفرنسا بلاده الممتدة من رأس علي حتى قبة الحزاب ، وتعهد فيها بعدم إبرام معاهدات مع أية دولة أجنبية دون موافقة قائد أوبوك الفرنسي ، وتوضح قيمة هذه المعاهدة في أنها منحت فرنسا إقليماً هاماً يوسع من مستعمرة أوبوك ويكملها بكل الجزء الواقع إلى شمال خليج تاجورة ، ويعطيها مفتاح الطريق التجاري الذي تستخدمه القوافل للوصول إلى إقليم شوا بالحبشة.

تمكن لاجارد من احتلال تاجورة في ٣٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بعد خروج السلطات المصرية منها ، وقد دفع هذا إنجلترا إلى تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل وتوسيع مناطق نفوذها على الصومال ، وإثبات أقدمية حقوقها على هذه المناطق أمام الدول الأخرى ، كما أنها أرادت أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول أوبوك ، وتوسع الإيطاليين حول عصب ، حتى لا تظهر وحدها بمظهر المعتدي على حقوق السلطان ، ويمكن لإنجلترا في حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والإقليمية للإمبراطورية العثمانية في هذه المناطق أن تستند إلى حياد كل من فرنسا وإيطاليا ، إن لم تحظ بتأييدهما.

على أن الفرنسيين ما لبثوا أن أسسوا في ١٨٨٧ قاعدة أفضل من أوبوك عند رأس جيبوتي ، وسرعان ما حلت جيبوتي محل أوبوك ، نظراً لأهميتها الاستراتيجية لحماية المصالح الفرنسية ، لوقوعها عند مخرج البحر الأحمر ، ولاشرافها على المحيط الهندي ، ولا تقتصر أهميتها على إشرافها على الطريق إلى الشرق الأقصى فحسب ، بل لوقوعها عند نهاية الخط الحديدي القادم من هرر ، كما أنها أيضاً الميناء والمخرج الوحيد لأثيوبيا على البحر ، لذلك انتقلت السلطات الفرنسية نفسها إلى جيبوتي وبدأت في عقد معاهدات معه السلاطين المحليين ، بغية توسيع هذه المستعمرة ، وكانت فرنسا ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق مشروع استعماري عرف باسم مشروع البحر الأحمر ، المحيط الأطلسي ، استهدفت منه ربط ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر الغربي بممتلكاتها على ساحل المحيط الأطلسي ، وذلك بالزحف من الشرق ومن الغرب معاً صوب حوض النيل ^(٢٤) إلا أن بريطانيا كانت تخشى ذلك منذ قيام شركة الهند الشرقية البريطانية بنشاط واسع النطاق للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر للوقوف أمام أية محاولة فرنسية للوثوب إلى الهند ^(٢٥).

وبينما كانت فرنسا تسعى إلى تحقيق هذا المشروع الاستعماري ، كانت بريطانيا تحاول تنفيذ مشروع القاهرة - الكاب ، لمد النفوذ البريطاني من المحيط الهندي جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً ، بتأسيس إمبراطورية كبيرة في أفريقيا ، تتصل فيها الأملاك

البريطانية دون انقطاع من مستعمرة الكاب في جنوب أفريقيا إلى ساحل البحر المتوسط ، وتحقيق هذا المشروع كان يتطلب أولاً : تثبيت سلطان بريطانيا في مصر ، وقد تم لها ذلك منذ احتلالها سنة ١٨٨٢ ، وثانياً : إبعاد النفوذ الفرنسي عن أعالي النيل وأفريقيا الوسطى ، إذ كانت فرنسا قد دأبت منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر على معارضة الاحتلال البريطاني في مصر معارضة شديدة من ناحية ، وعلى السعي من ناحية أخرى إلى التوغل في إفريقيا الوسطى والوصول إلى حوض النيل ، لمنافسة إنجلترا في هذه الجهات ، وذلك عن طريق مستعمراتها في الصومال الفرنسي.

وكانت وسيلة إنجلترا لإبعاد فرنسا ، تشجيع إيطاليا على احتلال إقليم الصومال المطل على المحيط الهندي ، حتى تتم الإحاطة بالفرنسيين من الجنوب ، كما سبقت إحاطتهم من الشمال بمستعمرة إريتريا ، وبذلك يعجزون عن التوغل في حوض النيل، وبذلك يقف التوسع الفرنسي في شرق إفريقيا عند هذا الحد.

وهكذا نجحت بريطانيا في منع فرنسا من الاتصال المباشر بأعالي النيل لعدة سنوات من احتدام النزاع الاستعماري بينها وبين فرنسا في إفريقيا.

وبالرغم من ذلك فقد كانت فرنسا تحاول الاستيلاء على أمبادو وداجاريت ، لكي تتمكن من إبعاد إنجلترا إلى الشرق من بداية طريق القوافل الذي يسير من جيبوتي، بسيطرتها على أمبادو وحدها ، وكان إصرارها على خضوع هاتين البلديتين لها ، تمهيداً لاتخاذهما وسيلة للمساومة مع إنجلترا في أثناء المفاوضات.

أما إنجلترا فقد كانت تحاول أن تضمن السيطرة على كل الأقليم ، لتأمين تموين عدن وعدم ترك مجال حيوي لفرنسا قد يساعدها يوماً ما على التفوق في خليج عدن وتهديد علاقاتها مع الهند.

وعلى أي حال ، فقد أبدت كل من فرنسا وإنجلترا في ذلك الوقت إستعدادها لتسوية المسألة فيما بينهما بتحديد مناطق نفوذ كل منهما في بلاد الصومال.

وبدأت المفاوضات بين الطرفين ، وعرض الجانب الفرنسي قبوله التنازل عن حقوقه على الأقاليم والقبائل الموجودة إلى شرق زيلع ، نظير اعتراف إنجلترا بالحماية الفرنسية على الأقاليم والأراضي الواقعة إلى غرب هذه المدينة ، واقترح وادنجتون خطأً مستقيماً يمتد من زيلع إلى هرر ، كأساس لحدود المحميتين الفرنسية والبريطانية ، لكن مجلس الهند قدم اعتراضات على المشروع الفرنسي ، فاقترح سالسبوري في ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ خطأً يمتد من رأس جيبوتي إلى هرر .

وطلبت الحكومة البريطانية علاوة على ذلك ، تعهدات متبادلة لمنع الاتجار بالرقيق واستيراد الأسلحة النارية والذخائر .

وأخيراً تم الاتفاق على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ ممتداً من جيبوتي إلى هرر وقبلت إنجلترا ترك رأس جيبوتي نفسها لفرنسا ، ووافقت الدولتان على عدم تدخلهما في شئون هرر ، رغم إصرارهما على عدم التنازل عن حقهما في منع أية دولة أخرى من الحصول على أية حقوق في هرر أو فرضها عليها .

وفي ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ أعلنت إنجلترا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن ، وأرسل سالسبوري خطاباً دورياً إلى سفراء بلاده في الخارج ، يعلن فيه وضع المنطقة الواقعة بين رأس جيبوتي وبندر زيادة تحت الحماية البريطانية ، وطلب منهم إبلاغ ذلك إلى حكومات الدول التي يعملون فيها ، وذلك تنفيذاً للمادة ٣٤ من الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين .

وفي ٢ فبراير سنة ١٨٨٨ سلم وادنجتون لسالسبوري خطاباً بالاتفاق المبرم بين الدولتين بشأن مصالحهما في بلاد الصومال ، وهكذا حددت هذه الاتفاقية مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في هذه الجهات ، وأنهت الخلافات بينهما بشأنها ^(٢٦) .

والتنافس بين إنجلترا وفرنسا قديم فقد وقعت الحروب بين الدولتين واستمرت قرنين متوالين من أجل الصراع على السيطرة وامتداده النفوذ ، فاحتلت إنجلترا مستعمرة (سان لويس) عام ١٧٥٨م ثم عاد السنغال إلى فرنسا بموجب معاهدة ١٧٨٣م، ثم عاد الإنجليز

واحتلوا المنطقة ، وعقدت معاهدة باريس بين الدولتين المتحاربتين عام ١٨١٨م حيث عادت المنطقة إلى فرنسا ، وانتهى كل تدخل أوروبي في ذلك الجزء منذ ذلك التاريخ ، وكانت المراكز الأوربية على شواطئ غربي أفريقيا تقتصر يومذاك على الرقيق والتجارة فيه.

وعندما تولى نابليون الثالث حكم فرنسا عام ١٨٤٨م وضع مشروع التوسع داخل السنغال ، وعين الجنرال (فادهرب) حاكماً على المنطقة فجرد حملات كبيرة لاختضاع المنطقة الداخلية ، واشتبك مع الإمارات القائمة هناك بحروب دامية استمرت عشرات السنين انتهت بتوطيد السيادة الفرنسية ، واتخذت السنغال كقاعدة للعمليات الحربية الاستعمارية الفرنسية ، واعيد تنظيم إقليم السنغال عام ١٨٦٠م^(٢٧).

إن التنافس الاستعماري إثر مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ أدى إلى كثير من الهجمات الاستعمارية التي غطت غرب أفريقيا بدءاً بفرنسا وتقدمها في السنغال لبسط سيطرتها على السودان ، كما احتلوا غينيا وتمسكوا بساحل العاج ، وحتى عام ١٩٠٠ نجد أن فرنسا قد احتلت منطقة تعادل ثمانية أضعاف حجم فرنسا أو نصف الولايات المتحدة^(٢٨).

كما وقع خلاف بين الإنجليز والفرنسيين على حدود السنغال من جهة (غامبيا) فعقد الجانبان معاهدة عام ١٩٠٤م سوى بموجبها الخلاف فتنازل الإنجليز عن جزيرة غورية للفرنسيين ، وتنازل هؤلاء لهم عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا عرفت باسمه وغدت مستعمرة إنجليزية^(٢٩).

وحين وصلت البعثات التجارية الألمانية إلى إقليم ادامارا في الداخل حوالي عام ١٨٩٤ تبين لها وجود جماعات زراعية من الزوج تخضع لحكام الهوسا الذين يخضعون بلادهم لقبائل الفولاني وكانت الزعامة كلها تخضع اسماً لقبائل السوكوتو - لكن بريطانيا لم تحاول وقف التقدم الألماني وكان الإسلام قد وصل إلى الكمبرون في أثناء انتفاضات وثورات قبائل الفولاني في إقليم الهوسا حوالي ١٨١٠ ، وكانت حيازة الرقيق ظاهرة تقليدية

ولكن وكلاء القيصر الذين انتشروا في مساحات واسعة عملوا على مكافحتها ، إلا أن جهدهم الرئيسي سرعان ما تحول إلى الزحف الفرنسي الذي بدأ يتحرك تجاه الشمال الشرقي من النيجر ، يثير بريطانيا وألمانيا بقدر ما يثير الهوسا في تلك المنطقة. وأصبح الحد الفاصل بين الأملاك الفرنسية والألمانية عند خط عرض ٩ شمالاً ، وجزيرة بابل في الجنوب.

وعندما فقدت ألمانيا كل أمل لها في التوسع نحو السودان الغربي ومنطقة النيجر عقدت معاهدة مع فرنسا سنة ١٨٩٧ ، وبمقتضاها تم مد الحدود التي نص عليها في معاهدة ١٨٨٧ إلى خط عرض ١١ شمالاً والتي جعلت من خط العرض هذا حداً شمالياً أما في الجنوب فقد تعدلت الحدود لصالح ألمانيا ، وأصبح نهر مونو Mono حداً طبيعياً بدل الحد المصطنع وهو خط الطول المار بجزيرة بابل وتركت ألمانيا لفرنسا مدينة أجوي Agoue على الساحل وفي نفس الوقت تنازلت ألمانيا عن مطالبها في الضفة اليمنى لنهر النيجر (٣٠).

وفي عام ١٨٨٩ حاولت البحرية الفرنسية الدخول بالقوة إلى دلتا النيجر ، لكن الشعب الباتاني أصابها بالهزيمة ، وشهد العام التالي جيوشاً من الجمهورية الفرنسية (الثالثة) تهبط مجرى النيجر لكن الملكة فيكتوريا أصدرت إعلاناً بتأييد حقوق التاجر الإنجليزي سير جولدي (٣١).

أثار دخول ألمانيا كدولة استعمارية في أفريقيا غير فرنسا وحسدها ، ومن ثم أرسلت حملة فرنسية للاستيلاء على الأراضي الواقعة بين الكامبيرون ومستعمرة أنجولا البرتغالية والتي كانت لم تحتل بعد ، وقد عرفت هذه الأراضي بالكونغو الفرنسية.

وفي عام ١٨٩٤ رفع العلم الفرنسي فوق تمبكت وداهومي وساحل العاج وسرعان ما احتلت فرنسا السودان الغربي بأسره (٣٢).

عملت فرنسا على مضايقة إنجلترا في مصر ، فقررت إرسال حملة في مايو ١٨٩٣ تحت قيادة "مونتي Monteil" وهدفها سيطرة فرنسا على روافد النيل العليا

لتنقطع المياه عن مصر ، فكانت حادثة فاشودة للتحكم في مجرى النيل الرئيسي ورافديه - السوبات و بحر الغزال ، ولكثير من الصعوبات رأت فرنسا تأجيل الحملة ^(٣٣) والعمل على التوصل إلى اتفاق مع بلجيكا بدلاً من الدخول في مشكلات جديدة معها وكذلك مع الألمان حول مستعمرات الكاميرون والكونغو الفرنسية خاصة وأن ألمانيا قد وقعت اتفاقاً مع إنجلترا في نوفمبر ١٨٩٣ لتحديد الحدود الغربية للكاميرون ^(٣٤).

وبالرغم من ذلك فإن فرنسا التي ترغب في السيطرة على أعالي النيل التقت آمالها مع آمال الإمبراطور منليك الذي كان يسعى أيضاً نحو السيطرة على أجزاء من السودان ، وبالفعل أرسلت حملات كان آخرها التي وصلت إلى النيل الأزرق في عام ١٨٩٨ وقد سهل لها ذلك انتصارها على الإيطاليين في معركة عدوة ^(٣٥) وحاولت فرنسا الاستفادة من ذلك فكانت فكرة إرسال حملات من الحبشة لملاقاة حملة "مارشان" القادمة من الغرب ^(٣٦) وبهذه المنافسة الاستعمارية الإنجليزية الفرنسية أدت إلى حدوث مصادمات بين الاستعماريين وصدرت تصريحات إنجليزية تؤيد حقوق مصر في السيادة على السودان ، وليس من حق فرنسا رفع العلم الفرنسي عليها ، وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٩٨ رفع كتشنر العلمين المصري والإنجليزي على فاشودة ، أما مارشان فقد خشي الحرب مع الإنجليز لقلّة قواته ولكن توصل إلى اتفاق مع كتشنر حتى رد حكومته التي أرسلت تعليماتها إليه وهو بالقاهرة بأن يعود إلى فاشودة حتى يخليها وينسحب منها ببعثته عن طريق الحبشة للرجوع إلى فرنسا ، وقد تم الجلاء بالفعل في ١١ ديسمبر ١٨٩٨ ^(٣٧) وبذلك صار شرق السودان تحت الحكم البريطاني ^(٣٨) وهو ما خطت له بريطانيا منذ قدومها إلى مصر حيث كونت إمبراطورية ضخمة في أفريقيا ، وكذلك فرنسا.

وفي غير أحداث السودان بدأت فرنسا تحاول الاستيلاء على مراكش ولكن هذه المحاولة تعارضت مع ألمانيا ، ومن أجل هذا نشأ خلاف بين ألمانيا وفرنسا أدى إلى عقد مؤتمر في الجزائر عام ١٩٠٥ من الدول الاستعمارية ، وقد ترك هذا المؤتمر مراكش

مفتوحة لنفوذ كل الدول الأخرى ، ولكن المؤتمر اعترف بالإضافة إلى ذلك بحق كل من فرنسا وأسبانيا في بسط حمايتها المشتركة عليها ^(٣٩).

٣ - إيطاليا :

ظهرت إيطاليا الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد تطلعت - رغبة منها في حل مشاكلها الداخلية العديدة - إلى بسط نفوذها الاستعماري فيما وراء البحر ، فعملت على تأسيس المستعمرات لتوجه إليها تيار الهجرة الإيطالي المتدفق على بلدان أوربا نفسها وعن العالم الجديد ، وحتى تساهم هذه المستعمرات في حل مشكلات إيطاليا الاجتماعية والاقتصادية وما تعانيه من نقص في المواد الخام. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن إيطاليا ، بدخولها الميدان الاستعماري تستطيع أن تتبوأ المكان اللائق بها كدولة عظمى خليقة بمجد روما القديمة ، ولا غرو فقد كانت العظمة الدولية في القرن التاسع عشر تقاس بما تملكه الدولة من مستعمرات وأسواق ، تستطيع أن تستورد منها المواد الخام اللازمة لصناعاتها وأن تصرف فيها منتجاتها الصناعية.

وقد اتجه اهتمام الإيطاليين في العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى تونس ، غير أن فرنسا ما لبثت أن اختطفتها ، لذلك انصرفت السياسة الإيطالية إلى التطلع إلى بسط النفوذ الإيطالي على أقاليم شرق أفريقيا ، حيث كان المبشرون البيدمنتيون يتمتعون منذ أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر بنفوذ كبير على أهالي البلاد وزعمائها السياسيين على السواء.

ومما شجع إيطاليا على المضي في تنفيذ سياسة التوسع الاستعماري ، تغير سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بامتداد النفوذ الإيطالي في جهات شرق أفريقيا ، فصارت الحكومة البريطانية تعمل منذ سنة ١٨٨١ على تشجيع إيطاليا على بسط نفوذها على سواحل البحر الأحمر الغربي . بعد أن كانت تعارض ذلك فيما قبل . ويرجع هذا التحول في سياسة بريطانيا إلى اشتداد التنافس الاستعماري بينها وبين فرنسا في أفريقيا الوسطى وأعالي النيل.

كانت الأزمات التي مرت بها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من العوامل القوية التي يسرت لإيطاليا تحقيق مآربها الاستعمارية في ساحل البحر الأحمر الغربي ، الذي زاد من أهميته افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية سنة ١٨٦٩ ، فاستغلت إيطاليا اضطراب الأمور في مصر آنذاك وتزايد التدخل الأجنبي المالي والسياسي في شئونها الداخلية ، وما أعقبه من احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ وقيام ثورة المهدي في السودان وانشغال حكومة مصر في إخمادها لتحقيق أهدافها الاستعمارية ، فأسست إيطاليا في سنة ١٨٧٠ مستعمرة تجارية في عصب ، اتخذت منها قاعدة ومحطة لتموين السفن الإيطالية على طول طريق الملاحة الجديد المار عبر قناة السويس ، وذلك رغم شمول حقوق السيادة العثمانية المصرية لهذه الأرجاء ، ثم اتبعت إيطاليا ذلك باتخاذ أول خطوة توسعية مسلحة ، وذلك بأن أرسلت حملة بحرية إلى مصوع انتزعتها بالقوة من مصر في ٥ فبراير سنة ١٨٨٥ .

أسفر هذا النشاط الإيطالي عن امتداد نفوذ إيطاليا على ساحل البحر الأحمر الغربي من عصب جنوباً إلى مصوع شمالاً ، ومنذ ذلك الحين شرع الإيطاليون في تكوين إمبراطورية استعمارية كبيرة في شرق أفريقيا ، تضم ساحل البحر الغربي (عن طريق تصفية النفوذ المصري) وساحل الصومال المطل على المحيط الهندي وهضاب الحبشة الشمالية.

وتتفيداً لهذه السياسة ، إدعى الإيطاليون أن سلطان هوبيا قد طلب إليهم وضع بلاده تحت حماية إيطاليا ، ووقع معهم اتفاقية في ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ ، تم بموجبها إعلان الحماية على سلطنة هوبيا ، ثم أبلغت الحكومة الإيطالية الدول الأوروبية وضعها هذه السلطنة تحت حمايتها وذلك منعاً لأية دولة منافسة من النزول على هذه السواحل .

ثم وجهت إيطاليا نشاطها نحو سلطنة ميغورتين ، فجمعت توقيعات الشيوخ المحليين بقبول وضع أملاكهم تحت الحماية الإيطالية ، وفي ٧ أبريل سنة ١٨٨٩ أعلن

الإيطاليون حمايتهم على سلطنة ميغوريتين ، وأكدت إيطاليا هذا الاحتلال بأن أبلغت الدول في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٩ حمايتها في هذه الجهات.

وأعقب ذلك فرض الحماية الإيطالية على ساحل بنادر (ويضم مواني براوة ومركا ومقديشو) في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ وذلك بأن تنازل سلطان زنجبار صاحب السيادة الشرعية في تلك الجهات عن هذا الإقليم إلى شركة شرق أفريقيا البريطانية ، ثم تنازلت هذه الشركة بدورها - بناء على توصيات بريطانيا - إلى إيطاليا عن هذا الساحل ، واستهدفت بريطانيا من وراء تشجيعها لإيطاليا على الاستيلاء على هذه الجهات ، إيقاف توسع الفرنسيين ، وحصرهم في مستعمرتهم في أوبوك ، كما سبقت إحاطتها قبل ذلك من جهة الشمال بعصب.

وتولت الشركات الإيطالية التجارية في بادئ الأمر ، إدارة مستعمرة إيطاليا في الصومال ، نظراً للأزمة المالية التي كانت تجتاح الحكومة الإيطالية إذ ذاك ، لكن إزاء إساءتها الحكم والإدارة ، اضطرت الحكومة الإيطالية إلى إنهاء عقودها وتولت بنفسها شؤون هذه المستعمرة سنة ١٩٠٥.

قامت المفاوضات بن الحكومتين البريطانية والإيطالية ، بشأن تحديد مناطق النفوذ ، وانتهت في ٥ مايو سنة ١٨٩٤ بالاتفاق على خط الحدود الذي يفصل الصومال البريطاني عن الصومال الإيطالي.

ثم انتهزت إيطاليا - تنفيذاً لسياستها التوسعية في الحبشة - حالة الفوضى التي أعقبت وفاة يوحنا الرابع (على أيدي المهديين في موقعة القلابات في ٩ مارس سنة ١٨٨٩ ، فصارت تعمل على احتلال أقاليم الحبشة الشمالية الثلاثة ، وضمها إلى الأملاك الإيطالية في ساحل البحر الأحمر الغربي ، تمهيداً لاختضاع الإمبراطورية الحبشية كلها للسيادة الإيطالية.

لذلك اتبعت سياسة التقارب إلى منليك الثاني عاهل مملكة شوا ومساعدته في الوصول إلى العرش الإمبراطوري وذلك نظير اعترافه بالحماية الإيطالية على الإمبراطورية

الحبشية ، وقد توجهت هذه السياسة بإبرام معاهدة أوتشالي في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ التي أظهرت إثيوبيا أمام الدول الأوروبية كمنطقة نفوذ إيطالية^(٤٠).

خضعت أرتريا لسلطان الخلافة الإسلامية العثمانية التي انتقلت بعد ذلك إلى خديوي مصر سنة ١٨٦٦م (على سبيل الحكم المحلي المعروف في هذا العصر) بموجب الاتفاقية التي وقعها الخديوي مع السلطان العثماني في ٣ مايو ١٨٦٥م وكثر طمع الأوروبيين فيها .. وبدأ التخطيط لاحتلال أرتريا.

وبدأ الاحتلال الإيطالي بمسرحية طريفة ، اشترى فيها المبشر الإيطالي الدكتور جزيبي سابينو قطعة أرض من السلطان إبراهيم بن أحمد سلطان عصب ، باسم الشركة روبا تينو للملاحة وذلك لترسو فيها السفن وتزود بالفحم في رحلتها إلى الهند ، كان ذلك في عام ١٨٦٩م وعلى مدى أربع وثلاثين عاماً تم الاحتلال للأراضي الارترية (١٨٦٩م - ١٩٠٣م) وأعلن في حينه (تصريحاتنا وتأكيداتنا بصدد الطابع الوقتي لاحتلالنا وكذلك احترام العلم وسيادة السلطات وقد كانت واضحة .. إن هدفنا ليس سوى الإسهام في الحفاظ على الأمن في هذه الأماكن)^(٤١).

وبتشجيع بريطانيا مدت سلطانها شمالاً وجنوباً فاحتلت بيلول عام ١٨٨٥م بعد انسحاب القوات المصرية ثم قامت بغزو مصوع بأن سيرت سفنها الحربية عبر قناة السويس بتشجيع من بريطانيا عام ١٨٨٥م وأجبرت وكيل محافظة مصوع المصري على مغادرتها وتوغلت القوات الإيطالية فيما يلي مصوع غرباً ومدت سلطانها شمالاً حتى وصلت ١٠٠ ميل جنوب شرق سواكن وجنوباً حتى أصبحت المناطق التي احتلتها متاخمة لما احتله الفرنسيون ومقابلة لباب المنذب^(٤٢).

وتحتم على الإيطاليين بعدئذ تدعيم حكمهم في مستعمرة إريتريا ، التي رأوا اتخاذها قاعدة يبدأ منها هجومهم على قلب إثيوبيا ذاتها ، واخضاعها فعلياً لسلطانهم ، لكنه لم تلبث أن نشبت الخلافات بين الإيطاليين وبين منليك الثاني (الذي أعلن إمبراطوراً

في نوفمبر سنة ١٨٨٩) بسبب محاولة الإيطاليين اقتطاع أجزاء من مملكة تيجره عند تخطيط الحدود بينها وبين إريتريا.

كان توتر العلاقات بين إيطاليا والحبشة باعثاً لاغتياب كل من فرنسا وروسيا اللتين انتهزتا الفرصة ، ووسعتا شقة الخلاف بين الطرفين المتنازعين فقد كانت فرنسا وروسيا تعاديان إيطاليا لتمسكها بعضويتها في التحالف الثلاثي الموجه ضدّهما ، والذي صار يجدد من حين إلى آخر ، ومن ناحية أخرى فإن الإيطاليين بتأسيس مستعمرتهم في إريتريا ، حالوا دون زحف الفرنسيين من مستعمرتهم في أوبوك صوب أعالي النيل وأفريقيا الوسطى ، وضيعوا على فرنسا فرصة منافسة إنجلترا في السيطرة على هذه الجهات.

ومن ناحية ثالثة فإن السماح للإيطاليين بالاستئثار بالنفوذ في الحبشة يمنع روسيا القيصرية من تحقيق أطماعها في شرق أفريقيا ، حينما كانت هذه الأخيرة تريد تأسيس مستعمرة روسيا في الحبشة ، على غرار المستعمرات التي أنشأتها الدول الأوروبية الأخرى في أفريقيا^(٤٣).

وفي عام ١٨٨٩ م ، احتلت إيطاليا كرن وأسمرة أي معظم مناطق تيجري وأصبحت بذلك تتحكم في الطرق الجبلية إلى الحبشة فتكونت مستعمرة أريتريا واتخذت أسمرة عاصمة لها بدلاً من مصوع ، وعقدت اتفاقيتين مع بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل أريتريا وتنتهي إلى ساحل المحيط الهندي في الصومال الذي عرف بالإيطالي كما سمحت لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتاً على أن تبقى حقوق مصر في هذا الميناء محفوظة دون مساس فاحتلته إيطاليا بالفعل عام ١٨٩٤م ووقع اختيار بريطانيا على الجهات المقابلة لعدن فأجبرت مصر عام ١٨٨٤م على إخلاء بريرة وبلهار وزيلع واحتلتها وكونت ما سمي بالصومال البريطاني والغريب أن مصر ظلت تدفع مرتب نائب القنصل الإنجليزي الذي يكلف بإدارة هذه الجهات وكذلك الإضافة السنوية التي كانت تدفعها للدولة العثمانية في مقابل ضم زيلع ومصوع وسواكن لها حتى بعد إخلائها كخطة من بريطانيا لاضعاف الخزينة المصرية كما أجبرت بريطانيا مصر أيضاً على إخلاء هرر عام ١٨٨٥م وسمحت لمنليك ملك شوا بالزحف عليها فاستولى عليها ولا تزال بيد الأحباش

حتى اليوم كما غنمت فرنسا ما تسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) وأصبح هم الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تثبيت مناطق نفوذها في الصومال الذي أصبح ممزقاً إلى أربعة أجزاء لها وللحبشة.

ولما هزمت إيطاليا في معركة عدوة عام ١٨٩٦م أمام الحبشة عقدت معاهدة بين إيطاليا وأثيوبيا أنهت الحرب واعترفت باستقلال أثيوبيا استقلالاً تاماً وعينت بموجبها الحدود بين إريتريا وأثيوبيا ، وكان مما عمق العداوة بين إريتريا والحبشة ما قام به منليك من تعذيب الأسرى الإريتريين الذين شاركوا مع الإيطاليين في معركة عدوة حيث قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ^(٤٤). وأصبح الوضع محرّجاً بالنسبة للإيطاليين حلفاء الإنجليز ، وبسبب تقدم الفرنسيين من الغرب ، فألح الإيطاليين على الإنجليز بوجوب إنقاذهم من حرجهم الذي هم فيه ^(٤٥).

وترتب على هزيمة الإيطاليين أن حولت إيطاليا اتجاهها إلى تدعيم نفوذها بصورة جدية في مستعمراتها في الصومال وإريتريا.

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٠٨م عقدت إيطاليا مع اثيوبيا إتفاقية لتخطيط الحدود بين الصومال الإيطالي وأثيوبيا ، وبذلك استقرت إيطاليا في مستعمرتيها في إريتريا والصومال في شرق أفريقيا ^(٤٦).

٤ - ألمانيا :

كانت ألمانيا تعارض التوسع الاستعماري في البداية كجزء من السياسة الألمانية القومية والتي كانت قد أعلنت في بداية السبعينات أنها سوف تقصر اهتمامها على القارة الأوروبية.

وكان للتجار الألمان في غرب أفريقيا نشاط تجاري مع ساحل أفريقيا الغربي ، وساحل غانا بخاصة ، وكانوا يضغطون باستمرار على الحكومة الألمانية لدفعها لتثبيت أقدامها في هذه الجهات ، ووضع ممثلين لها فيها تساندهم قوات عسكرية حتى يطمئن

التجار على مصالحهم المالية والتجارية هناك ، وبادرت الحكومة الألمانية إلى إعلان الحكومة الإنجليزية بذلك وطلبت إصدار التعليمات للسفراء والموظفين الآخرين الإنجليز لتسهيل مهمة ناخبجال في هذه الجهات ، وقد وصل الدكتور ناخبجال إلى بعض الجزر المقابلة لسيراليون في يولييه عام ١٨٨٤ ، ورأى إمكانية وضعها تحت النفوذ الألماني ، ولم يكد ينتهي شهر يوليو حتى كان قد أعلن قيام محمية توجولاند الألمانية^(٤٧).

ثم اتجه إلى الكميرون حيث وجد الفرنسيين قد عقدوا أكثر من معاهدة مع الزعماء بينما اتجه غيرهم إلى إنجلترا يطلبون الحماية ، وكانت إنجلترا عندما اشتد الصراع حول تقسيم أفريقيا في القرن التاسع عشر قد خشيت أن تفلت منها الكميرون ، فتستولي عليها دولة أوربية أخرى ، فأرسلت مندوباً لمفاوضة الملوك الوطنيين ، في عقد معاهدات ولكن المندوب وصل متأخراً إلى العاصمة (دولا) وكان قد سبقه إليها مندوب ألماني ، أبرم مع الملك معاهدة في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٤ مداها ٣٠ سنة وتتضمن تبادل المنافع المشتركة ، وقد اعترفت هذه المعاهدة بسيادة الكميرون وتم التعهد باستخراج المعادن وزراعة المحاصيل مقابل قيام ألمانيا بتعليم الأهالي وضمان سلامة البلاد^(٤٨).

ونجح الألمان في عقد عدد من المعاهدات مع بعض الزعماء الذين قبلوا أن يضعوا أنفسهم تحت حماية الحكومة الألمانية ولهذا قام النزاع بين الدول الثلاث ، ولم تلبث إنجلترا أو بمعنى أصح شركة النيجر الملكية أن ركزت اهتمامها على منطقة النيجر فانسحبت الكميرون وظل النزاع قائماً بين الألمان والفرنسيين ، ويرجع الفضل في انتشار النفوذ الألماني في الكميرون إلى تاجر من كبار تجار همبورج يدعى ويرمن Woerman كان صديقاً لبسمارك ، وقد قدم مذكرة عن أهمية هذه المناطق وعن الوسائل التي يرى أن واجب الحكومة الألمانية أن تتخذها لحماية مصالح ألمانيا التجارية في الكميرون وكانت هذه المذكرة أساساً للتعليمات التي أعطاها بسمارك لقائد حملة توجهت إلى الكميرون فوطدت نفوذ ألمانيا بها ، كما كان أيضاً هو المحرك لنشاط الحكومة الألمانية في توجو^(٤٩).

وقد أبحر الدكتور ناختيال صوب الكميرون حيث أجرى مساومات مع أحد الزعماء المحليين ويدعى بالملك بيل King Belle ليوقع على وثيقة تمنح الألمان حقوقاً في هذه الجهات مقابل عدية سخية وعده بها التجار الألمان ، ونجح ناختيال في مهمته ورفع العلم الألماني معلناً بسط النفوذ الألماني على هذه الجهات ، وقد أثار هذا العمل من جانب ألمانيا كلاً من إنجلترا وفرنسا ، وفضلت إنجلترا أن توجه شركاتها التجارية التي كانت تعمل في هذه الجهات ، وفي مقدمتها شركة النيجر الملكية Niger Royal Company للعمل في المناطق الأخرى التي كان مجال العمل فيها فسيحاً دون منازع ، أما فرنسا فقد ظل نزاعها مع ألمانيا قائماً على النفوذ في المناطق حيث كان بعض الفرنسيين قد عقدوا معاهدات مع بعض الزعماء الأفريقيين شبيهة بالمعاهدات الألمانية وظل الخلاف قائماً بين الدولتين^(٥٠).

وفي عام ١٩١١ تقدمت ألمانيا بمطالب استعمارية أخرى ونجحت في الاستيلاء على جزء من الكونغو الفرنسية. وبعد الحرب العالمية الأولى حصلت بريطانيا على مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية وعلى ربع مساحة مستعمرة توجولاند وجزء من مستعمرة الكاميرون ، أما فرنسا فاستولت على بقية مستعمرة توجولاند وعلى جزء من مستعمرة الكاميرون أكبر مما استولت عليه بريطانيا ، كما حصلت كل من بلجيكا والبرتغال على جزء من مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية ، كذلك فاز اتحاد جنوب أفريقيا بمستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية^(٥١).

٥- أما بالنسبة لبلجيكا فقد سارعت لاقتسام الغنائم مع كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا ، وفازت ببسط سيطرتها على حوض الكونغو وراوافده الكبرى ، وكان السبب الرئيسي في ذلك إلى جانب دهاء الملك ليوبولد ومؤازرة بريطانيا له أن عقد معاهدات الحماية المزيفة مع زعماء القبائل ، وأخيراً فقد تراءى للدول الكبرى المجتمع في برلين أن تجعل من الكونغو دولة حرة أو ما يسمى بالمنطقة الحرام أو مانع الاصطدام في قلب القارة الأفريقية ، كما استولت البرتغال بمقتضى معاهدة برلين على أنجولا في الغرب

وموزمبيق على الشاطئ الشرقي ، وكانت لها على الشاطئ نقط ارتكاز قديمة، ولكنها عند تخطيط الحدود ألحقت أنجولا بمستعمرة الجابون ، وبذلك سدت طريق البحر على الكونغو البلجيكي مما أدى إلى حدوث مفاوضات نتج عنها منح الكونغو قطاعاً من الأرض ، وهو الجزء الذي أصبح فيما بعد مستعمرة صغيرة منفصلة يطلق عليها اسم "كابندا" ^(٥٢).

وفي عام ١٨٧٦ تكونت الجمعية الأفريقية الدولية بزعامة ليو بولد الثاني ملك بلجيكا لاحتلال حوض الكونغو ، وفي عام ١٨٨٥ عقد مؤتمر برلين حصل فيه ليوبولد على إذن من الدول الاستعمارية الأخرى ليقيم من المستعمرات البلجيكية "دولة الكونغو الحرة" على أن تكون تحت حمايته ^(٥٣) ، وقد كان ليوبولد من بين الطامعين في الأملاك التي احتلتها القوات المصرية في السودان إلى الشرق من مستعمرة الكونغو الحرة التي أنشأها ليوبولد في ١٨٨٤ - ١٨٨٥ فأخذ يتوغل شرقاً من مستعمرته إلى حوض بحر الغزال ، وفي مايو ١٨٩٢ عقدت بريطانيا معاهدة مع ليوبولد أتاحت له السيطرة على الأراضي الواقعة على شاطئ النيل الغربي من بحيرة ألبرت حتى فاشوده ^(٥٤) ومن هذا استطاعت هذه الدول الاستعمارية تكوين امبراطوريات استعمارية في أفريقيا من شمال القارة إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

هوامش الفصل الرابع

- ١- د. القرقي ، ص ٢٣٠ - ٢٣٣
- ٢- د. فاروق عثمان أباطة : التنافس الدولي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، جامعة عين شمس ، ص ٣٧٦ ، ٣٧٧
- ٣- محمد عبد المنعم يونس : المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٤١
- ٤- اشترك وبنجت في حملة إنقاذ غوردون عام ١٨٨٤ ، كما اشترك في حملة استرداد السودان ١٨٩٦ - ١٨٩٨ وكان الساعد الأيمن لكتشنر في كثير من هذه الحملات ، وأصبح سردار الجيش المصري وحاكماً عاماً للسودان لفترة بلغت نحو ١٧ سنة من ١٨٩٩ - ١٩١٦ ثم مندوباً سامياً في مصر من ١٩١٧ - ١٩١٩ ولأنه استعماري فقد جاءت كتاباته من المنظور الاستعماري وإن كانت متكاملة وشبه دقيقة ، انظر ، Wingate Major F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan , London , 1891, PP. 54 - 55 - 67 - 72
- ٥- دار الوثائق القومية ، دفاتر عابدين ، د فترس / ٥ / ١٩ / ٢ قيد الأوامر ، أمر رقم ١ في ٢٢ يناير ١٨٨٣ ، وقد قتل علاء الدين باشا صديق حاكم عام السودان عندما اشترك مع هيكس في قيادة حملته المشنومة في واقعة شيكان في نوفمبر ١٨٨٣ - انظر ، مذكرات عثمان دقنه ، تحقيق ، د. محمد إبراهيم أبو سليم ، دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم ، طبعة أولى ، ١٩٧٤ ، ص ٤١
- ٦- دار الوثائق القومية ، دفاتر عابدين ، دفتر س/٥/١٩/٢ تلغراف من حكمدار عموم السودان في ٣١ أغسطس ١٨٨٣.
- ٧- G. Douin : Histoire du Regne de khedive Ismail , Tome III , Cairo, 1936 , P.1093
- ٨- الشيخ محمود القباني : السودان المصري والإنكليز ، الإسكندرية ، ١٨٩٦ ، ص ٣٠ ومابعدها ، ص ٢٦٦ ، وانظر ، د. أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ٤٢٨
- ٩- زاهر رياض : استعمار أفريقيا ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨٤
- ١٠- Robert Collins : Op. Cit., P.178
- ١١- شارك أندريه جوليان ، ترجمة ، طلعت عوض أباطة : تاريخ أفريقيا ، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٨ ، ص ١٢١ - ١٢٢.

- ١٢- د. عبد الرحمن زكي : الإسلام والمسلمون في غرب أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٨٥
- ١٣- Victor Chezelas : Territoires Africaine Mandat de la France
Cameroun et Togo , Paris , 1931 , PP. 105 - 106
- ١٤- E. Burns : Abyssing and Italy, London, 1935, P.6-7
- ١٥- د. شوقي الجمل : تاريخ السودان وادي النيل وعلاقته بمصر ، ج٣ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٤
- ١٦- W.Langer : The Diplomacy of Imperialism 1880 – 1902 ,
New York, 1951, P.P. 285 – 286.
- ١٧- د. شوقي الجمل ، ص ١٥٥
- ١٨- نفسه ، ص ١٥٩
- ١٩- إبراهيم فوزي : السودان بين يدي غوردون وكتشنر ج١ ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ ، ص ٥٢ ،
٨٦ – ٨٨.
- ٢٠- آرثر شليس نفر : ونستون تشرشل ، دار الرشيد ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩ ، ٤٠
- ٢١- نفسه ، ص ٤٠ ، ٤١
- ٢٢- Arther Silva White : The Expansion of Egypt , under Anglo –
Egyptian Condonimiun, London , 1899, P. 384
- ٢٣- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٤١ – ٤٤
- ٢٤- نفسه ، ص ٤٤ – ٤٦
- ٢٥- طارق عبد العاطي غنيم بيومي : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن
التاسع عشر ١٢٢٦ – ١٢٦٥ هـ / ١٨١١ – ١٨٤٨ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ،
ص ١٥١.
- ٢٦- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٤٦ – ٤٨
- ٢٧- د. إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ج٢ ،
ص ٢٢٥.
- ٢٨- د. شوقي الجمل ، ص ٧٠١.

- ٢٩- د. ياغي ، شاكِر ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.
- ٣٠- Victor Chezelas : Op. Cit., P. 106.
- ٣١- Collins : op. Cit., P.179.
- ٣٢- د. كوامي إنكروما ، ترجمة ، د. عبد العزيز عتيق : نحو تحرير المستعمرات - أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار - دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨ ، ص ٥١.
- ٣٣- W. Langer : Op. Cit., PP. 128 - 129
- ٣٤- M. Hertslet : Map of Africa by Treaty , Vol. 11, London, P.912
- ٣٥- Morrison Clifffen Beal : Fashoda The Incident and its Diplomatic setting , London , P.12.
- ٣٦- د. شوقي الجمل ، ص ١٥٣.
- ٣٧- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٤٨٤ ، ٤٨٥.
- ٣٨- د. كوامي إنكروما ، ص ٥٢.
- ٣٩- نفسه ، ص ٥٢.
- ٤٠- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٤٩ - ٥٢.
- ٤١- د. علي جريشة : حاضر العالم الإسلامي ، ص ١٤٥.
- ٤٢- د. جميل محمد عبد الله المصري : حاضر العالم الإسلامي ، ص ٤١٢.
- ٤٣- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٥٢ ، ٥٣.
- ٤٤- د. جميل المصري ، ص ٤١٢ ، ٤١٣.
- ٤٥- Sir Roland Wingate : Wingate of the Sudan , London , 1955 , P. 105
- ٤٦- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٥٣.
- ٤٧- د. شوقي الجمل ، ص ٤٠٢.
- ٤٨- د. زاهر رياض ، ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

- ٤٩- د. شوقي الجمل ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣
- ٥٠- نفسه ، ص ٤١١ ، ٤١٢ .
- ٥١- د. كوامي أنكروما ، ص ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ .
- ٥٢- محمد عبد العزيز اسحق ، ص ٧٩ ، ٨٠
- ٥٣- د. كوامي إنكروما ، ص ٥٣ .
- ٥٤- A. Silva White : Op. Cit ., P.394